مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 07 أكتوبر 2023

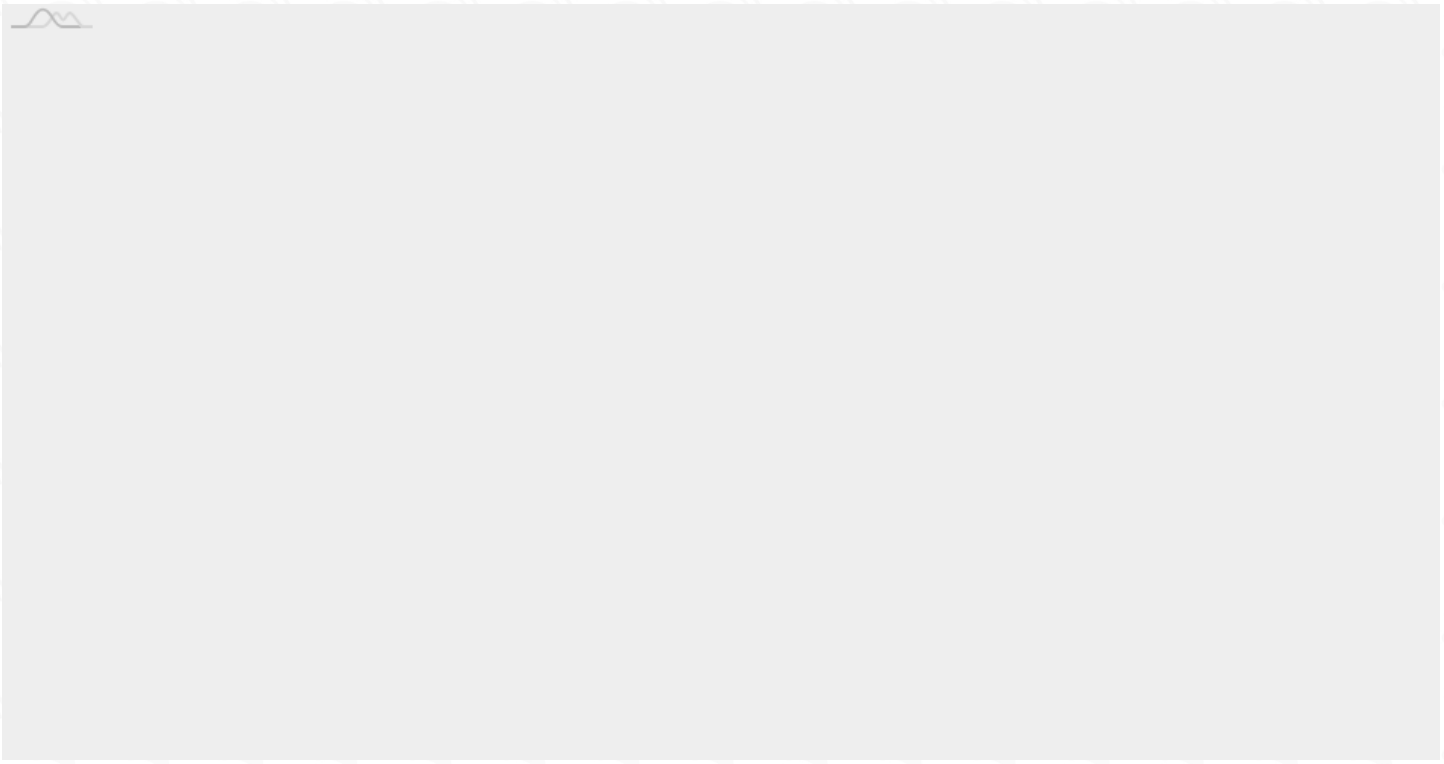

التفاصيل الكاملة لتقديم «السيسي» أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية

(سياسية . أخبار اليوم)

انتهت الهيئة الوطنية للانتخابات من فحص كافة أوراق ترشح الرئيس عبد الفتاح السيسي، للانتخابات الرئاسية 2024، والتي تقدم بها المستشار محمود فوزي- وكيله القانوني أمام الهيئة الوطنية للانتخابات ورئيس حملته الانتخابية، ظهر اليوم أمام الهيئة الوطنية للانتخابات.

تنشر «بوابة أخبار اليوم» التفاصيل الكاملة لتقديم الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية والمرشح للانتخابات الرئاسية 2024، أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية والتي تجرى في الأول من ديسمبر 2023.
وتوجه المستشار محمود فوزى، الممثل القانوني للرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس حملته الانتخابية ظهر اليوم السبت 7 أكتوبر 2023، ظهر اليوم إلى مقر الهيئة الوطنية للانتخابات، وبصحبته 4 سيارات تقل توكيلات المواطنين وطلبات التزكية الموقعة من نواب البرلمان المؤيدة لترشح الرئيس عبد الفتاح السيسي، لفترة رئاسية جديدة.
وقم المستشار محمود فوزى، الممثل القانوني للرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس حملته الانتخابية- بسحب نموذج طلب الترشح للانتخابات الرئاسية 2024، كما قام بملء الإقرارات المطلوبة والتوقيع عليها وتقديم المستندات المطلوبة من المرشحين، وبلغ إجمالى تزكيات أعضاء مجلس النواب للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي 424 تزكية،
كما تقدم بتأييدات المواطنين له فى الشهر العقارى والتى بلغ عددها مليون و130 ألف تأييد.
وقال المستشار أحمد بنداري- مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات، أنه يتم استخدام أجهزة الماسح الضوئي في عملية عد تأييدات المواطنين وكذلك في فحص التزكيات الخاصة بأعضاء مجلس النواب، وهو ما انتهت إليه منذ قليل الهيئة الوطنية للانتخابات بشأن الأوراق المقدمة لترشح الرئيس عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية 2024.
وأضاف مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات، المستشار أحمد بنداري أن اللجنة على أتم استعداد لتلقي أوراق المرشحين للانتخابات الرئاسية 2024، حيث تم الاستعانة بأجهزة حديثة لفحص جميع الأوراق المقدمة من المرشحين لمطابقتها بالشروط المحددة وفقا للدستور والقانون والقرارات التنظيمية التي أصدرتها الهيئة.
وكانت قد أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات، منذ قليل انتهاء اليوم الثالث من الأيام المحددة وفق الجدول الزمني الصادر عنها في شأن إجراءات ومواقيت الانتخابات الرئاسية للعام 2024.
وأوضحت الهيئة في بيانها أنه تقدم ظهر اليوم إلى لجنة تلقي طلبات الترشح برئاسة المستشار أحمد بنداري- مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات، المستشار الدكتور محمود فوزي- وكيل المرشح الرئاسي عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي، وممثله القانوني بموجب وكالة رسمية، بأوراق الترشح اللازمة لطالب الترشح.
وقام الممثل القانوني لطالب الترشح، بملء النماذج والإقرارات المطلوبة والتي أعدتها الهيئة الوطنية للانتخابات، ضمن متطلبات الترشح، كما قدم جميع الأوراق والمستندات المحددة قانونا والتي سبق وأن أعلنت عنها الهيئة في قرارها الذي أعقب دعوة الناخبين للانتخاب والجدول الزمني للعملية الانتخابية.
وقد أفاد الممثل القانوني لطالب الترشح، أن بحوزته ضمن أوراق الترشح 424 تزكية من أعضاء مجلس النواب إعمالا لحكم القانون، فضلا عن مليون و 130 ألفا و 105 نماذج تأييد من المواطنين صادرة عن مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وأن هذا الرقم تقريبي لحين إعلان الحصر الدقيق لأعداد نماذج التأييد بمعرفة الهيئة.
وقد قبلت لجنة تلقي طلبات الترشح، الأوراق المقدمة إليها، وبدأت عملية فحص وإحصاء نماذج التأييد، للوقوف على عددها بشكل دقيق، واستيفائها للقواعد الدستورية والقانونية والضوابط التي حددتها قرارات الهيئة الوطنية

/ moasher

للانتخابات، والتي أوجبت تقديم ما لا يقل عن 25 ألف تأييد من المواطنين ممن لهم حق الانتخاب، في 15 محافظة على الأقل، وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها.
وتقوم لجنة تلقي طلبات الترشح، في الوقت الحالي، بفحص جميع الأوراق المقدمة إليها من طالب الترشح، والتأكد من استيفائها الشروط الدستورية والقانونية والقرارات المُنظمة الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات، كما تجري حاليا بالتوازي مع عملية حصر أعداد التأييدات المقدمة، التأكد من سلامة كل نموذج تأييد قُدم إلى الهيئة، وأن محرره مقيد بقاعدة بيانات الناخبين.
وتؤكد الهيئة الوطنية للانتخابات أنها مستمرة في تلقي طلبات راغبي الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية، يوميا اعتبارا من الساعة التاسعة صباحا وحتى الخامسة مساء، عدا اليوم الأخير «السبت الموافق 14 أكتوبر الجاري» والذي ينتهي فيه عمل لجنة تلقي طلبات الترشح في تمام الساعة الثانية ظهرا.
هذا وشهد اليوم الثالث لفتح باب الترشح للرئاسة تعزيزات أمنية مكثفة أمام مقر الهيئة الوطنية للانتخابات بشارع قصر العيني، حيث نشرت الأجهزة الأمنية قواتها أمام الباب الرئيسي للهيئة في إطار الاستعدادات لاستقبال المرشحين الراغبين في الترشح للانتخابات الرئاسية.

مصر تهاجم أوروبا وتذكر بتصرفها مع الأوكران مقارنة بالشرق الأوسط

(تصريحات . روسيا اليوم)

هاجم مجلس النواب المصري البرلمان الأوروبي بعد بيانه الصادر حول حقوق الإنسان في مصر، وذكرهم بطريقة تعاملهم مع اللاجئين الأوكران بكل ترحيب مقارنة بقسوتهم مع لاجئي الشرق الأوسط.
وقال البرلمان المصري في بيان ردا على تقرير البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في مصر إنه: "يدعو البرلمان الأوروبي إلى أن يركز جهوده على الشأن الأوروبي والذي لا يخلو من الانتهاكات في مجال الحقوق والحريات، والتي كشفت عنها العديد من التقارير الدولية، حيث تشهد بعض الدول الأعضاء به تجاوزات مفرطة من قبل رجال الشرطة تجاه حرية التعبير والتجمع، فضلاً عن التمييز العنصري والديني، إلى جانب ازدواجية المعايير فى استقبال اللاجئين والتي ظهرت جلية في استقبال اللاجئين الأوكرانيين "بثقافة الترحيب" في حين يتم التعامل مع اللاجئين من الشرق الأوسط وإفريقيا بالعنف والمعاملة اللاإنسانية".

وأوضح: "طالع مجلس النواب المصري - بكل معانى الاستياء- القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ الخامس من أكتوبر 2023 بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر، اتصالا بحالة المدعو هشام قاسم، والذي يأتي -كعادته - ضمن سلسلة محاولات البرلمان الأوروبي غير المبررة واليائسة، لادعاء امتلاكه سلطات تقييم وتوجيه ومحاسبة من هم خارج حدود أعضائه، دون أدنى وجه حق، ومستخفا بالمواثيق الدولية كافة التي تدين أية تدخلات في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة".

وتابع البيان: "يعرب مجلس النواب المصري عن رفضه هذا القرار الذي لا يتسم بالمصداقية أو الحيادية. ورغم أن هذا القرار قد ولد ميتا إلا أن المجلس بوصفه ضمير الأمة استوجب عليه الإشارة لبعض ما ورد بهذا القرار لأن فيه إجلاء للحقيقة ووضع الأمور في نصابها".

وقال البيان: "فيما يتعلق بالمدعو هشام قاسم ومطالبة القرار بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه وإسقاط التهم

السياسية ضده، تجدر الإشارة هنا إلى أن حقيقة الواقعة أنها جريمة سب وقذف في حق أحد رموز المعارضة السيد كمال أبو عيطة، حيث سعت القوى السياسية المعارضة وبعض من الحقوقين المصريين التوسط لحل الخلاف وهو ما قوبل بالرفض من قبل الأخير، وجريمة أخرى هي الاعتداء على موظفين عموميين أثناء تأدية وظيفتهم، وأنه قد روعي اتخاذ كافة الإجراءات القانونية وفق قواعد القانون الجنائي المصري مع العلم أن ما يتضمنه القرار من الإفراج عن المذكور يعد انتهاكا لاستقلال السلطة القضائية المصرية، تلك الاستقلالية التي يطالب بها دومًا البرلمان الأوروبي نفسه، وهو ما ينم عن ازدواجية المعايير، ويشكل محاولة ضغط مرفوضة ومستهجنة على القضاء المصري قبل نظر طعن المذكور في حكم حبسه؛ والمقرر نظره يوم السبت الموافق 7 أكتوبر 2023".

وأشار البيان إلى أنه: "فيما يخص تأكيد البرلمان الأوروبي على أهمية إجراء انتخابات موثوقة وحرة ونزيهة في مصر، وحث السلطات على وقف مضايقة شخصيات المعارضة السلمية، بما في ذلك المرشحون الرئاسيون الطامحون، فإن تلك الإدعاءات جاءت مفتقدة للموضوعية وكاشفة عن النية المبيتة لإصدار أحكام سلبية مُسبقة عن العملية الانتخابية؛ فالهيئة الوطنية للانتخابات تقف على مسافة واحد من الجميع، وبوصفها الجهة المسؤلة عن إدارة العملية الانتخابية سبق وأن تأكد لها - من واقع متابعتها- عدم وقوع أية مخالفات أو أعمال محاباة أو مضايقات، من قبل الجهات المكلفة بتنفيذ قرارات الهيئة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، إلى جانب تشكيلها لجنة لتلقى جميع الشكاوى الخاصة بالانتخابات الرئاسية 2024 ذات الصلة بمختلف جوانب العملية الانتخابية وعدم توانيها فى فحص ما يرد إليها من شكاوى، مستعينة فى ذلك بالجهات المعنية ذات الصلة".

وأكد بيان البرلمان المصري: "فيما يتعلق بالإفراج الفوري عن السجناء المحبوسين تعسفيًا، وهم ما أسماهم القرار(السجناء السياسيين)، ومن بينهم المدعو علاء عبد الفتاح، فإن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلاً لما فيه من مساس بالقضاء المصري الذي كان ومازال محرابًا للعدالة، ومحاولة مرفوضة لتسييس أحكامه".

وفيما يتعلق بما تضمنه القرار من الإشارة إلى قيام السلطات المصرية بالقبض على عدد ثلاثة وسبعين عضوا من أعضاء الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي المحتمل أحمد طنطاوى، قال البيان: "إن هذا الأمر يجافي الحقيقة ولا يعد ذلك إلا محض إداعاءات كاذبة تبناها القرار فى محاولة لتشوية نزاهة العملية الانتخابية، وما يؤكد ذلك أن المرشح المحتمل المذكور لم يفصح عن أى من الأسماء التى يزعم إلقاء القبض عليها حتى يتسنى لسلطات التحقيق التحرى عن الأمر والتأكد من مدى صحته".

ويؤكد مجلس النواب المصري على أنه "شديد التمسك ببناء صداقات متوازنة مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك البرلمان الأوروبي، ولعل استقباله لثلاثة وفود من البرلمان الأوروبي خلال عام 2023 كاشفا عن هذا الأمر إلا أن هذه الصداقات يجب أن تكون ركيزتها الاحترام المتبادل والبعد عن الوصائية".

وختاما يؤكد مجلس النواب المصرى على أن "حقوق الإنسان هو ملف إنساني قبل أن يكون ملفا حقوقيا تلك هي الرؤية المصرية لملف حقوق الإنسان بعيدا عن محاولات العديد من الأطراف الدولية لتوظيفه من أجل فرض أجندات وإملاءات على إرادات بعض الدول تحت مزاعم حمايتها، إذ يتعارض ذلك مع سيادة الدول واستقلاليتها، وهو ما ترفضه الدولة المصرية في تعاملها مع هذا الملف".

صعوبات في جمع التوكيلات الرئاسية من المصريين بالخارج

(المصريين في الخارج . العربي الجديد)

في الوقت الذي دعا فيه المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية في مصر، النائب السابق أحمد الطنطاوي، المصريين في الخارج إلى التوجه لسفارات وقنصليات مصر في جميع دول العالم وتحرير توكيلات لدعم ترشحه، أيام الجمعة والسبت والأحد، ووصفها بـ"أيام الأمل"، أكد مراقبون وحقوقيون وجود تضييق على عمل التوكيلات في الخارج، تشمل الطنطاوي والمرشحة المحتملة جميلة إسماعيل فقط.

ورصدت مؤسسة "دعم القانون والديمقراطية" رفض سفارة مصر في كوبنهاغن بالدنمارك، تسليم أحد المواطنين أصل التوكيل المحرر منه، مقدمة له صورة ضوئية فقط، بينما قامت سفارة مصر في الدوحة بتعطيل أنصار الطنطاوي بحجة إصلاح كابلات الإنترنت.

وكشف مصدر قضائي بارز، وعضو بمجلس الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية، في حديث لـ"العربي الجديد"، عن "الموقف القانوني الكامل" بالنسبة للتوكيلات الخاصة بالمصريين بالخارج، وكيفية الاعتداد بها في الانتخابات الرئاسية في 2024.
وأوضح المصدر أن القانون والدستور واللائحة المنظمة لتوكيلات المصريين بالخارج، صدر بها قرار داخلي من رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، تحكم آلية العمل بها لصالح المرشح الرئاسي، وتم تعميمها على كافة الأماكن المخصصة لعمل التوكيلات في الخارج.

توثيق التوكيل وفقاً لمكان المحافظة
وأضاف أن "القرار الصادر، بناء على نصوص القانون والدستور، حدد أن يتم توثيق التوكيل لمحررة وفقاً لما هو مقيد بالنسبة لهويته المثبتة في جواز السفر الخاص به والمثبت به محافظته (محل إقامته) في مصر".
وتابع أن "التوكيل لكي يكون صحيحاً، ويعتد به لصالح المرشح للانتخابات الرئاسية، لا بد أن يوثق المحافظة الخاصة بمحررة في التوكيل، وإذا لم يوثق التوكيل ذلك يتم استبعاده من قائمة التوكيلات الصحيحة للمرشح المحتمل للانتخابات".

وأضاف أنه "تم التنبيه على الجهات أن تلتزم أيضاً بهذه القواعد وأن تدون المحافظة المثبتة في هوية محرر التوكيل، وأنه في حالة رغبة محرر التوكيل في تغيير محل إقامته في التوكيل المحرر، فإن هناك قواعد محددة في ذلك، تستلزم في الأساس أخذ وثيقة رسمية من السفارة المصرية تفيد بتغيير محل إقامة محرر التوكيل عن المثبتة في هويته المقدمة لعمل التوكيل، وهذه حالات نادرة ومعقدة جداً لإجرائها وتستلزم وقتاً ومخاطبات للجهات المعنية في وزارة الداخلية المصرية لإثبات الأمر وتعديله".

وتابع المصدر أن "الاعتداد بالتوكيلات بالنسبة للمصريين في الخارج، يتم بذات الأمر الخاص بالمصريين في الداخل، أي أن التوكيلات الخاصة بالمصريين في الخارج تتم إضافتها إلى التوكيلات الخاصة بالمصريين في الداخل، وبذات الآلية الملزمة بالمحافظات".

وأوضح عضو مجلس الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية أن "هذا يعني الالتزام بعدد الألف توكيل في كل محافظة من المحافظات المطلوبة، البالغ عددها 15، أي أن التوكيل المحرر في الخارج يضاف إلى التوكيلات في الداخل في المحافظة ذاتها وفقاً للمثبت في التوكيل المحرر بالخارج".
وأضاف أنه "لا يجوز أن يكمل المرشح توكيلاته بالنسبة للمصريين في الخارج في محافظة مختلفة عن المحافظة المثبتة في التوكيل المحرر بالخارج، لأن الهيئة الوطنية للانتخابات في هذه الحالة ستقوم باستبعاد التوكيل ما لم يكن مثبتاً به محافظة الإقامة". وأشار إلى أنه "لا يجوز أيضاً إكمال توكيلات محافظة مكان أخرى بالنسبة لتوكيلات المصريين في الخارج، وينطبق عليها ما هو مطبق بالنسبة لتوكيلات المصريين في الداخل".

تضييق في الداخل والخارج
وفي السياق، قال الناشط الحقوقي المصري المقيم بفرنسا، رامي شعث، لـ"العربي الجديد": "طبعاً هناك تضييق في كل مكان، في الداخل والخارج، ونحن في أول أيام جمع التوكيلات، بعثنا مواطنين إلى عدد من السفارات في الخارج، كاختبار، وتم رفض تحرير توكيلات لهم تماماً. ولكن بعد فضح ذلك، وإعلان هؤلاء المواطنين أن السفارات رفضت تحرير توكيلات لهم، تم فتح الباب قليلاً لعمل التوكيلات".

وأضاف شعث أن "الحديث عن التضييق بالخارج صحيح، والقانون الذي يشترط جمع 25 ألف توكيل من 15 محافظة، ويحدد ألف توكيل من كل محافظة، متشدد، وكان يكفي الـ25 ألف" توكيل.

وتابع: "للأسف بعض المحافظات التي تدعم الطنطاوي بقوة، وفيها معارضة قوية، مثل الإسكندرية والسويس والمنصورة، تم وقف عمل التوكيلات فيها بشكل كامل، لكن التوكيلات يتم تحريرها في الخارج، لأنه من الصعب أن تقفل السفارات في وجه المصريين المغتربين، إذ ستكون هناك تظاهرات أمام السفارات وفضائح".

وقال: "سيحاولون عدم السماح للطنطاوي بالحصول على 25 ألف توكيل، وإذا جمعها، سيقولون إنها من محافظات محددة أقل من 15 محافظة، وهذا مخالف للقانون، ويتم استبعاده من الانتخابات، وهذا جزء من التزوير لإرادة الشعب المصري والناخبين".

تجارب المصريين مع السفارات متفاوتة
بدوره، قال الباحث في العلوم السياسية، الدكتور حسام الحملاوي، لـ"العربي الجديد": "حسب معلوماتي، فإن تجارب المصريين في الخارج مع السفارات متفاوتة، مثل ما يحدث داخل مصر". وأضاف: "هناك أيام يتم فيها تحرير التوكيلات في دقائق معدودة، وأيام أخرى، يكون هناك تأخير وتسويف، والمماطلة بالطبع موجودة".

وبرأيه فإن "هناك نية لمنع طنطاوي من استكمال عدد التوكيلات اللازمة للترشح، وهي نية واضحة جداً، لكي يخرجوا في النهاية ليقولوا إنه لم يستطع جمع العدد المطلوب ليكمل الإجراءات" للترشح للانتخابات الرئاسية.

جهود مصرية مكثفة للتهدئة بين الإسرائيليين والفلسطينيين

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

بعد ساعات من اندلاع الاشتباكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دخلت مصر على خط الأزمة عبر اتصالات مُكثفة مع أطراف إقليمية ودولية، إذ وجّه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بـ«تكثيف الاتصالات المصرية لاحتواء الموقف ومنع مزيد من التصعيد بين الطرفين»، فيما أجرى وزير الخارجية المصري سامح شكري اتصالات مُكثفة مع نظرائه وعدد من المسؤولين الدوليين «لاحتواء الأزمة الحالية». في حين أكدت القاهرة أهمية وقف «التصعيد» و«ضبط النفس».

ووفق إفادة لـ«الرئاسة المصرية»، السبت، فإن السيسي تابع الموقف العام لتطورات الأحداث من «مركز إدارة الأزمات الاستراتيجي»، وذلك في ضوء تطورات الأوضاع في قطاع غزة. وأضافت «الرئاسة» أن الرئيس المصري «وجّه بتكثيف الاتصالات المصرية لاحتواء الموقف ومنع مزيد من التصعيد بين الطرفين».

/ moasher

وحذّرت مصر من «مخاطر وخيمة» للتصعيد الجاري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، في أعقاب سلسلة من الاعتداءات ضد المدن الفلسطينية.

وبحسب بيان لوزارة الخارجية المصرية، السبت، فقد دعت مصر إلى «ممارسة أقصى درجات (ضبط النفس)، وتجنب تعريض المدنيين لمزيد من المخاطر». وحذّر البيان من «تداعيات خطيرة نتيجة تصاعد حدة العنف. الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على مستقبل جهود التهدئة».

ودعت مصر الأطراف الفاعلة دولياً المنخرطة في دعم جهود استئناف عملية السلام، إلى «التدخل الفوري» لوقف «التصعيد» الجاري، وحثّ إسرائيل على وقف الاعتداءات والأعمال الاستفزازية ضد الشعب الفلسطيني، والالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمسئوليات الدولة القائمة بالاحتلال.
في السياق، أجرى شكري اتصالاً مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، تناول التطورات الخطيرة على الصعيد الفلسطيني - الإسرائيلي منذ مساء الجمعة، حيث أكد شكري على «أهمية وقف (التصعيد) و(ضبط النفس) من جميع الأطراف، لما ينطوي عليه الأمر من مخاطر وخيمة».

كما أجرى شكري اتصالاً هاتفياً مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني، أيمن الصفدي، للتشاور والتنسيق بشأن جهود وقف التصعيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وأوضحت «الخارجية المصرية» أن الوزيرين أعربا عن قلقهما البالغ تجاه التدهور المتلاحق والخطير للأحداث، حيث شدد شكري على «ضرورة أن تتركز جميع الجهود الدولية والإقليمية في الوقت الراهن على وقف (التصعيد) والعنف للحيلولة دون إزهاق مزيد من الأرواح وخروج الوضع الأمني عن السيطرة».

أيضاً تلقى وزير الخارجية المصري اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية الإمارات، الشيخ عبد االله بن زايد، حيث اتفق الجانبان على «خطورة الموقف الحالي، وضرورة بذل الجهود كافة من أجل الحيلولة دون خروج الوضع الأمني عن السيطرة»، وفق بيان للخارجية المصرية.

وشنّت حركة «حماس» هجمات على إسرائيل، السبت، شملت إطلاق صواريخ، وتسلل مسلحين إلى مدن إسرائيلية. وفي وقت لاحق، أعلنت إسرائيل شنّ عملية أطلقت عليها اسم «السيوف الحديدية» لضرب أهداف تابعة للحركة في قطاع غزة.

وتوقع مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، السفير رخا أحمد حسن، أن تُقدم إسرائيل على «ردود فعل (عنيفة)»، لافتاً إلى أن العملية الفلسطينية «غير مسبوقة» وتمثل «صفعة لأجهزة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية وللتحصينات التي تعتمد عليها لحماية أمن المواطنين الإسرائيليين»، مضيفاً لـ«الشرق الأوسط» أن التحركات والاتصالات المصرية «تستهدف بشكل أساسي تجنيب الفلسطينيين (ردة الفعل) الإسرائيلية»، مشيراً إلى أن «البيان الأول لـ(الخارجية المصرية) حذّر من مغبة تلك التداعيات».

ورجّح حسن أن تؤدي العملية الفلسطينية الحالية إلى تغيير في تجاوب الحكومة الإسرائيلية في المرحلة المقبلة، موضحاً أن السلطات الإسرائيلية ستسعى إلى محاولة استعادة الثقة والاعتبار لأجهزتها الأمنية والعسكرية، لكنها تدرك تماماً أن وجود أعداد كبيرة من الأسرى الإسرائيليين في أيدي القوى الفلسطينية «يُمثل عنصر ضغط كبير عليها»، مشدداً على أهمية التحرك الذي تقوم به مصر، والمملكة العربية السعودية، والأردن، لإشراك القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، للضغط على إسرائيل، وإقناعها بأن «كل الإجراءات التي اتخذتها لحماية أمن مواطنيها لم تصمد أمام الهجوم الفلسطيني، رغم التفاوت الهائل في موازين القوى بين الجانبين، وأن على

/ moasher

إسرائيل أن تدرك أن حل القضية الفلسطينية هي السبيل الوحيدة لتوفير الأمن».

من جانبه، أعرب أستاذ العلوم السياسية الفلسطيني، القيادي بحركة «فتح»، الدكتور أيمن الرقب، عن اعتقاده بأن الاتصالات الجارية للتهدئة «لن تحقق تقدماً إلا بعد عدة أيام». وأرجع ذلك إلى «قوة العملية التي قادتها المقاومة الفلسطينية، التي يصفها بأنها كانت (مفاجئة للجميع)».

وأضاف الرقب لـ«الشرق الأوسط» أن تفاصيل العملية «تكشف (فشلاً كبيراً) في المنظومة الأمنية التي طالما تحدثت عنها حكومة إسرائيل»، موضحاً أن الحكومة الإسرائيلية الحالية وفق طبيعة تكوينها ومواقف الأحزاب المشاركة فيها، فضلاً عن الدعم الذي تلقته من قوى المعارضة الإسرائيلية، ستسعى إلى استعادة الثقة التي نالت منها العملية الفلسطينية، ومن ثم ستتجه إلى «تصعيد كبير»، وربما اجتياح بري لقطاع غزة، ولن تكتفي بالقصف الجوي الذي اعتمدت عليه في موجات العدوان الماضية.

لكن الرقب لفت إلى أن الحكومة الإسرائيلية «ستجد نفسها مجبرة على التجاوب مع الضغوط الدولية»، مشيراً إلى أن تعنت حكومة إسرائيل وعدم تجاوبها مع كل المحاولات الإقليمية لوضع تفاهمات للحد من التصعيد «أدى إلى إشعال الموقف بصورة فاقت التوقعات الإسرائيلية نفسها».

/ moasher